

وتقدير المسؤولية الحكم والإدارة . وهذا يعني أن نظرة الناس إلى الوظيفة الحكومية يجب أن تستند إلى نوع من الاحترام شبه بذلك الذي يحظى به أصحاب المهن الحرة من أطباء وعامرين وكتاب وعمال ومدرسين ومن يعملون في شتى أنواع الميش الشريف . فإذا اعترى السلوك الحكوى ما يدفع الناس إلى وصمه بنير الزاهة فإن الأساس الديمقراطي الذي يدعم الدولة والمجتمع يصبح مرضا إلى الأنهار

والوعى يستلزم يقظة مستديمة لحاسبة المسؤولين عن الأمانة الشعبية في جهاز الحكم والإدارة . فالسؤولية الإدارية كانت منذ أقدم الأزمنة معرضة للإغراء ؛ وندر أن تجد مجتمعا من المجتمعات القديمة أو الحديثة خلا من هذه الحاسبة . وقد تتخذ هذه اليقظة طابعا حزبيا في بعض الحالات إلا أنها على وجه العموم تستند إلى طبيعة السلطة وطبيعة السلوك الإنساني وإلى تأصل القيم الأخلاقية في المجتمعات مهما تراكم على هذه القيم من الأطمار البالية

إذن فتعريض القيم الأخلاقية في الوظيفة الحكومية إلى المحاسبة الحزبية أو الشعبية مسؤولية ديمقراطية ، وحد اجتماعي مها صاحب هذه المحاسبة من نزوات السياسة ومآرب الذين يسطادون في الماء العكر

وقد وجد أعضاء المجمع الأمريكي للعلوم السياسية والاجتماعية أن دراسة القيم الأخلاقية في الوظيفة الحكومية اجتهاد يتطلب أكثر من الأمانة العلمية — يتطلب لباقة وسعة صدر تأخذ بعين الاعتبار قاط الضعف في الطبيعة البشرية ؛ وتشعب المسؤولية الحكومية وتعرضها إلى ضغط أو إغراء أسبابها في تضارب المصلحة الشعبية العامة مع المصلحة الخاصة لأرباب النفوذ من علية القوم أو من أرباب المصالح الاقتصادية والسياسية ؛ ومن ثم يتيقن من أن مصادر الشبهات التي تحوم حول المسؤولية الحكومية التهمة ليست مصادر مفرضة . فحقائق هذه الشبهات قد تضيع في كثير من الحالات في ثنايا الاجتهاد الخاطى الذي تنشره الصحافة في الرأى العام لأسباب تتعلق بفن السبق الصحفي ونفسية القارى وإدراكه المحقق للمعامل الثيرة التي تستجلب انتباه القراء . والناس أميل إلى أن تحمل نوما من الحمد للذين لنوى السلطان ومن ثم في مركز إدارى مسؤول ،

القيم الأخلاقية والوظيفة الحكومية

للدكتور عمر حليق

شغل المجمع الأمريكى للعلوم السياسية والاجتماعية (١) في إحدى حلقاته الأخيرة بموضوع هام يتعلق بجوهر النظام الديمقراطي الذي هو مقياس الرق للشعوب الحية . فقد تختلف النظم الفكرية في تحديد معنى الديمقراطية وأهدافها إلا أنها لا تختلف في ناحية واحدة على الأقل وهي زاهة ومسئولية الوظيفة الإدارية مها كان نوع الحكم الذي يعيش عليه المجتمع والذي دفع المجمع الأمريكى إلى الاهتمام بهذا الموضوع هو الاستياء الشديد الذي أعربت عنه الأوساط الواعية في الولايات المتحدة الأمريكية إثر الكشف عن سلسلة من الفضائح في دوائر ضريبة الدخل والتجارة ومؤسسات الإقراض الحكومية التي توفر للزراع والصناع قروضا طويلة الأمد بفوائد زهيدة في حالات الضيق الاقتصادي ، وفي دواوين حكومية أخرى كانت مسؤولية بعض الموظفين فيها ونزاهتهم موضع الشبهات

وقد أحب المجمع أن يعين الحكومة المركزية في مواجهة هذه المشكلة وجمل حركات التطهير مستنثة إلى دراسة علمية ترتفع عن مآرب السياسة الحزبية وأهواء قوى النفوذ والمصالح . وقد عقد المجمع حلقة لدراسة القيم الأخلاقية في الوظيفة الحكومية اشترك فيها نفر من أئمة العلوم السياسية والاجتماعية ومن كبار رجال السلك المدني وأعضاء البرلمان . وقد نشرت محاضر جلسات هذه الحلقة في سجل استند إليه كاتب هذه السطور في وضع هذا المقال في آونة يشغل بها الرأى العام العربي في هذا النوع من النشاط الاجتماعي

الوعى القومى في المجتمعات الديمقراطية يفترض احتراما

The Academy of political and Social Sciences

حلقة مارس ١٩٥٢

وهكذا نرى الصعوبة في تحديد مقاييس القيم الأخلاقية للوظيفة الحكومية وللوعى المدنى ما دام للعوامل الاجتماعية ولتمازج السلوك صلة وثيقة بهذه المقاييس - صلة تتعارض في بعض الحالات مع النظرة الأخلاقية الصرفة

والعلاقة بين المسؤولية الحكومية والوعى المدنى ذات صلة بجدل قديم العهد بالفلسفة وعلم الاجتماع . فن قائل بأن عناصر النزاهة والأمانة في الفرد قد يقدر لها أن تظل خالية من الشوائب لولا تفكير المجتمع الفاسد لها ، على اعتبار أن للمجتمع شخصية « فردية » مستقلة عن شخصية الأفراد الذين يشكلونه . ومن قائل بمكس ذلك

فالنظرية التي تعتبر الإنسان فاضلا في فطرته معرضا للفساد حين يتأثر بالصلاوات التي تفرضها عليه علاقته الأبدية بالمجتمع - هذه النظرية تلخص فيما يلى : كلنا معرض للخطيئة ؛ وأكثرنا تعرضا أولئك الذين لهم نفوذ وسلطان . وقد يقدر لنا أن نعصم أنفسنا عن الحرام لولا أن طبيعة النفوذ والسلطان التي توفرها الظروف لبعضنا تجعله عرضة للانحراف وهذا مستمراله

ثم إن هناك النظرة الميكانيكية لمسؤولية الحكم ، ولقاييس القيم الأخلاقية . وهذه النظرة لا تزال تشكل عنصرا هاما من عناصر السلوك السياسى والإدارى في كثير من المجتمعات والنظم - ديمقراطية وغير ديمقراطية - على رغم أن الجميع يرمون ما كيا فىل بالكفر والإلحاد السياسى . ونظرية ما كيا فىل تقول بأن رجل الحكم حين يوكل إليه تنفيذ مسؤولية إدارية يشمر بأنه ملزم بأن يفعل ذلك في ظروف تستوجب مراعاة نواحي الضعف والقوة في الطبيعة البشرية ؛ فليس من الحكمة والصواب - في رأى ما كيا فىل - أن تزن رجال الحكم بمقاييس أخلاقية مستمدة من نظريات مثالية يتقصها الاختبار العملى بطبيعة السلوك الإنسانى في مادته الخلام . فما دام رجل الحكم قد تولى المسؤولية ومارسها برضى الناس فلا مفر له من أن يعالج الأمور ونصب عينيه أهواء الناس وحقائق طبائعهم البشرية ، وهي حقائق لا تقاس في بعض الحالات بمقاييس القيم الأخلاقية

والناس أميل إلى تناقل الأنباء السيئة منهم إلى التحدث عن الأمور الحسنة التي ينظر إليها الناس على أنها من تحصيل الحاصل لا تتطلب تمليقا

ومقاييس القيم الأخلاقية في الوظيفة الحكومية هي مقاييس غامضة لا يمكن بالضبط تحديدها على أساس مثالى صادق . فأكثرنا يميل إلى وزن هذه القيم الأخلاقية بمقاييس معينة منها الاختلاس أو الرشوة أو ما شاكلها من أنواع المنفعة المادية . ولكن سوء استعمال المسؤولية الحكومية لا تقتصر على مثل هذه المقاييس فقط ، بل يدخل في نطاقها الوساطة الشخصية لمآرب لا صلة لها بمنفعة مادية للوسيط أو للموظف المسؤول . وهذا يعنى أن وزر الاعوجاج يقع على الطرفين . ومن الصعب في مثل هذه الحالات تحديد القيم الأخلاقية إذ أن فيها تقاربا بين مسؤولية الصداقة الشخصية (وهي من القيم الأخلاقية العامة) ومسؤولية الإدارة والحكم ومن النقاط الطريفة التي أثارها أحد أعضاء المجمع الأمريكى في معرض تحديده لمقاييس القيم الأخلاقية في المسؤولية الإدارية إشارته إلى أن هذه المقاييس تختلف باختلاف الزمان والمكان والمجموعة الإنسانية التي تنفذ فيها المسؤولية الإدارية

ففي المجتمع الرينى الشرقى مثلا تتخذ رشوة صاحب الصلحة للموظف المسؤول طابع « الهدية » والاعتراف بالجميل والورد الخالص والاحترام والتقدير . وهذا النموذج من تمازج السلوك الرينى يتخذ في المدن لونا منايارا . فصاحب الحاجة في العاصمة حين يقدم للموظف « هدية » نقدية كانت أم غير ذلك يدرك تمام الإدراك أنه يعتمد رشوة الموظف المسؤول . فطابع هذه الرشوة لا يوحى إلى صاحب الحاجة باحترام الموظف أو الاعتراف له بالجميل والشكر والتقدير . والموظف نفسه لا يفترض هذا الاحترام . وبين هذين السلوكين الرينى والحضرى (ممتلا في عاصمة الدولة) يوجد نموذج ثالث هو بين هذا وذاك . ففي المدن الصغرى يشترك الموظف المومج مع صاحب الحاجة في تعيين نوع « الهدية » وكلاهما يمل نفسه بأن هذا التامل نوع من العادات الاجتماعية ليس طابعها ارتشاء محض أو أمانة مطلقة . وعلى ذلك فإن الصلة بين الموظف المومج وصاحب الحاجة في هذا النموذج من السلوك المدنى صلة « تجارية »

الحكومية يقع عليه كما يقع على الموظف الموعج - كبيرا كان أم صغيرا أم متوسطا - فإن دراسة القيم الأخلاقية ومحاسبة الوعي الذي لها ستظل عديمة الجدوى . ومع أن القانون يدين كلا الطرفين بالإجرام إلا أن الرأي العام يميل إلى تركيز النهمة على الموظف ويتجاهل اعوجاج المواطن ، وكما أنك لا تستطيع أن تقدر القيمة الفنية للصورة الجميلة إلا إذا كان لديك استعداد تفاعلي معين فإنك لن تستطيع أن تقدر شناعة الانحلال الخلق في الوظيفة الحكومية إلا إذا أشركت المواطن الموعج فيها ووفرت لنفسك ثقافة « مدنية » تعينك على إدراك الصورة الكائنة لشناعة الإجرام . وهذا ما يتطلبه الوعي المدني الصادق في المجتمع السليم

نيويورك

عمر مليس

مخبرات من الأدب الفرنسي

شعرونتر

للأستاذ أحمد حسن الزيات

مجموعة من أروع القصص القصير وأبلغ القصائد المختارة لصفوة من نوابغ كتاب فرنسا وشعرائها

وثنه ٢٥ قرشاً هذا أجرة البريد

الفاضلة ، والنظريات المثالية الرفيعة . ويرى - ما كيا فيلى - أن رجل الحكم وصى على أمور الناس ، فإذا واجه ضغطا من بعض هؤلاء الناس لتنفيذ غير ما نصت عليه الشرائع والأمانة الإدارية فإنه يفعل ذلك تلبية لأهواء هؤلاء الناس أو على الأقل أهواء نفر منهم ذوي حول وقوة ونفوذ . والنفع الذي يجنيه رجل الحكم حين يجهد عن القانون المدون في أغلب الحالات أقل في ناحيتها المادية من النفع الذي يجنيه الحزب أو الوسيط أو صاحب الحاجة . وعلى ذلك فإن عراقب الاعوجاج في السلوك الحكومي تقع في أغلب الحالات على سفار رجال الإدارة لأنهم لصغرهم (في النفوذ والمكانة والدخل) أميل إلى تقبل الإغراء في صفقة يكون النصيب الأكبر من الربح فيها عائدا على صاحب الحاجة . وهذا الاعوجاج إذا مارسه كبار رجال الإدارة والحكم كان نفعه عليهم أعم واستفادتهم منه أعظم

ورجل الحكم الذي يفوز بحصة الأسد من سوء استعماله للأمانة الحكومية يكون عادة رجلا نافذ المكانة مهابته تفوق أهمية الوظيفة الحكومية التي يشغلها . وصاحب الحاجة من أفراد الأمة حين يحاول أن يتغلب على الأمانة والنزاهة الحكومية يعلم أنه يرتكب نوعا من الجريمة عقابها كامن في طبيعة الصفقة ؛ وهذا الارتكاب يفرض على صاحب الحاجة المقامرة والإقدام . والمقامر لا يرضى عادة بالربح الطفيف ويترك حصة الأسد للموظف الذي اشترك معه في الإجرام . فإذا كان هذا الموظف ذا مكانة ونفوذ (اجتماعي أو سياسي أو مالي) تفوق حدود وظيفته كان نصيبه في النفع من الصفقة نصيب الأسد

وهكذا يتبين لنا حقيقة طالما تجاهلها الناس في معرض حديثهم عن الاعوجاج في الخصلة المدنية ومن الانحلال في القيم الأخلاقية لبعض رجال الإدارة والحكم ؛ وهي أن وزر الاعوجاج في تنفيذ الأمانة الشمية يقع قسطه على الموظف وعلى صاحب الحاجة من المواطنين . والتوسط الأكبر من النفع الذي يعصيه الموظفون الموعجون يذهب إلى « الكبار » بينما الوزر يقع في الغالب على سفار المسؤولين الذين أساءوا استعمال الأمانة وإلى أن يدرك المواطن أن الوزر في سوء استعمال الأمانة